



بلاغ اخباري

في إطار الحوار القطاعي للنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية مع الوزارة ، اجتمعت لجنة النظام الأساسي المشتركة يوم الجمعة 06 يوليوز 2018 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط. وخصص هذا اللقاء للتداول في مشروع النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية .

كما سبلي هذا اللقاء ثلاثة مواعيد لاحقة وهي كالتالي:

- 11 يوليوز 2018 : اجتماع لجنة الملفات العالقة.
- 25 يوليوز 2018: اجتماع لجنة الملفات التدبيرية.
- 27 يوليوز 2018: اجتماع لجنة النظام الأساسي.

حيث تمت مناقشة الجزء الأول من مشروع النظام الأساسي، في حين اقترحت الوزارة عرض كمشروع الجزء الثاني على النقابات من أجل نقاشه وتقديم مقترحات حوله، وقد أكدت الجامعة الحرة للتعليم أن هذا المشروع يجب أن يكون متكاملًا يأخذ بعين الاعتبار مختلف الملاحظات ويسعى للإجابة على تطلعات نساء ورجال التعليم وأن يعتمد التحفيز والتشجيع و أن يستند على تلامح الحقوق والواجبات، و أن على الوزارة أن تقدم بدورها مشروعًا واضحًا يرقى إلى هذه التطلعات، وحل الملفات العالقة كلها قبل الحديث عن المقترحات الاستشراقية التي تعدها الوزارة في إطار الحوار مع القطاعات الحكومية الأخرى.

بعد ذلك قدم مدير الشؤون القانونية والمنازعات بالوزارة العرض الأول، والذي تمحور حول الإجراءات والتدابير المؤسسية الخاصة بتزليل الرؤية الاستراتيجية، حيث تم بسط أهم الأسس التي سيستند عليها النظام الأساسي وأهمها القانون الإطار 15/71 حتى يتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية التي تحث على ضرورة النهوض بالوضعية المعضوية والمادية لموظفي وزارة التربية الوطنية.

ثم قدمت مديرية الموارد البشرية العرض الثاني حول الارتقاء بمهنة التربية والتكوين والذي يركز عليه مشروع النظام الأساسي التي تقترحه الوزارة والذي تقدمه الوزارة بين يدي النقابات للتداول حول مقتضياته وتقديم تصوراتها ومقترحاته قبل الحسم فيه وتقديمه كتصور مشترك للجنة المشتركة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين وباقي القطاعات الحكومية للبت فيه وإخراجه لحيز الوجود.

ويعتبر تقديم العرضين بمثابة أرضية للجزء الثاني من مشروع النظام الأساسي المقترح من طرف الوزارة على النقابات من أجل مناقشته وإبداء مقترحاتها في شأنه.

ومن موقعا في الجامعة الحرة للتعليم، نتشيب برفض فصل التوظيف عن التكوين واللجوء للقرض القسري لنظام التوظيف الهش (التعاقدي) وضرورة تجويد منظومة الأجور ونظام التعويضات، بالموازاة مع الاهتمام بالارتقاء بمهنة التربية وانصاف كل الفئات المتضررة وتحسين مكتسباتها قبل الشروع في تنزيل نظام جديد. كما أعلنت الجامعة الحرة للتعليم للوزارة ان الحسم النهائي في مشروع النظام الأساسي لن يتم الا بعد مصادقة الهيئة التقريرية للجامعة الحرة للتعليم (المجلس الوطني).

